مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٤) العدد (٣) نيسان (٢٠٠٧)

تنافس الأمراء الأكراد على الزعامة وموقف الدولة العثمانية منه

د. عبد ربه سكران إبراهيم
جامعة تكريت
كلية التربية للبنات

المقدمة

كان العراق عامة، وبغداد بشكل خاص وخلال القرن الثامن عشر يعاني حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، بسبب عوامل عديدة، منها عدم تمكن السلطة العثمانية من فرض سيادتها وسلطتها عليه بشكل مباشر، وتداخلات سفراء الدول الأجنبية، وهجمات الوهابيين، وتنافس وصراع أصحاب النفوذ والمال على اختيار من يتولى (كما تراه) للباشاوية. هذه الأسباب وغيرها، جعلت فئة أخرى من المتنافسين على السلطة، وشجعتهم في الدخول بسباق لتولي منصب متميز أو توابعها، أو حتى منصب الولاية. وهذه الحالة أتاحت الفرصة لظهور اسر وشخصيات كردية في استغلال تلك الظروف لتثبيت إقدامهم ومراكزهم السياسية في مناطق نفوذهم وموقعهم الجغرافي.

ومما يذكر أن الصراع العثماني الفارسي، الذي استمر طوال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، عد فترة انحلال لمعظم مرافق الدولة العثمانية المختلفة، مما دفع بالعديد من الشعوب الخاضعة للسيطرة العثمانية، العمل على التخلص من تلك السيطرة والتحرر من قيودها وتأسيس أو تشكيل كيانات شبه مستقلة أو مستقل بالكامل. ومن هذه المجتمعات كان الشعب الكردي.

ولكن الكرد، اختلفوا عن بقية الشعوب التي كانت تعمل للحصول على أمنياتهم وأهدافهم، بأنهم دخلوا في صراعات جانبية مستغلين،أما ظروف الدولة العثمانية من حيث ضعفها، أو انشغالها بمشاكل داخلية أو خارجية، أو شعور الأمير أو الأسر الكردية بقوتها تجاه الآخرين حتى من الأكراد أنفسهم.

وعليه، فقد حدثت العديد من أشكال التنافس والصراع بين القوى الكردية المختلفة، وعلى المستويين الشخصي أو السياسي.

ظهور القوى الكردية

من المعروف عن البيئة الكردية، أنها ذات طبوغرافية معقدة، تجعل من سكانها وعشائرها منعزلين تقريبا عن بعضهم، وبنفس الوقت تكون كموانع طبيعية تحميهم من الهجمات المفاجئة والتي قد يتعرضون لها من قبل الآخرين، سواء كانت تلك القوى محلية أو مركزية (١). إن هذه الطبيعة جعلت الكرد مجتمع متباعد بعضه عن الأخر، كما جعله أيضا بعيد عن تحقيق المجتمع الموحد. وقد أدت تلك الحالة إلى أن تشعر كل مجموعه أو عشيرة بالاستقلال عن الآخرين ومن إدارة شؤونها بنفسها بعيدة عن تدخل الغير. وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الإمارات الكردية في المنطقة (٢). ولكن ذلك لا يعني تباعدهم عن بعضهم نهائيا، بل الصلات كانت مستمرة فيما بينهم، خاصة في الأوقات العصيبة التي تمر عليهم.

يضاف إلى ذلك، إن أوضاع الدولة العثمانية العامة قد شجعت على ظهور مثل تلك القوى الكردية لتثبت وجودها أمام القوة المركزية أولاً، ولكي تحاول أن تحصل على مكانة سياسية بين القوى الأخرى المتكونة منها الدولة العثمانية ثانياً، والتوسع على حساب الغير من الجيران، خاصة الضعفاء منهم ثالثاً (٣).

ولم تكن تلك العوامل فقط أسباب ظهور القوى الكردية المحلية، بل هناك دوافع أخرى منها شعور الأمارة بقوتها أو امتلاكها القدرة على مواجه الأخطار التي قدت تتعرض لها من الآخرين المحيطين بها كالقوى المحلية أو المركزية أو من ينوب عنها في ولايات العراق. أو إن تكون إدارتها منظمة تنظيما جيداً ومعدا لتولي المسؤولية لقيادة الإمارة (٤).

ومن ابرز القوى الكردية التي ظهرت في تلك الفترة، كانت الإمارة البهدينانية (٥) التي استغلت انشغال العثمانيين في صراعهم مع الصفويين (٦)، ولكون الإمارة كانت تقيم داخل المناطق الخاضعة للدولة العثمانية، فإنها ارتبطت سياسيا مع الأخيرة، من اجل

الحصول على مساعدة وحماية السلطة المركزية لمواجه المخاطر التي قد تحيط بالإمارة (٧). وهذا يعني أن أحدهما بحاجة إلي المساعدة الأخرى في تلك الظروف. فالدولة العثمانية هي بأمس الحاجة لقوة تتولى السيطرة على حركات أو تمرد العشائر والجماعات الكردية في هذه المنطقة، وهذه الاماره هي الأخرى تحتاج إلي من يقف إلي جانبها لتقوية سلطتها أو وجودها في المنطقة.

أن خضوع الاماره لسلطة الدولة العثمانية المركزية والمتمثلة بسلطة باشوات بغداد وتنفيذها لأوامرها، كانت في الحقيقة بداية حدوث النزاع والتنافس بين أمرائها (٨). فكل أمير أو اغا كان يحاول التقرب إلي أصحاب الشأن في السلطة العثمانية في الاستانة، أو باشوات بغداد من اجل الحصول على منصب الأمارة أو المشيخة. فكانت هذه الأساليب من العوامل الأساسية لدخول هولاء الأمراء أو الشخصيات الكردية في تنافس و نزاع مما كان يؤدي بالنتيجة إلي انهيار وسقوط تلك الإمارة أو المشيخة، وحتى الشخصيات المتنافسة ينتهي وجودها بسبب ذلك(٩).

ومن الطبيعي هنا، هو أن حالة التنافس تلك، قد أدت وشجعت بنفس الوقت، المناوئين لأمراء هذه الإمارة، سواء من قبل السلطة المركزية أو من الإمارات المجاورة من التدخل في شؤونها. كما جعلت امراؤها عرضة للتجاذب من قبل تلك الإطراف، كل يحاول كسب أمير إلي جانبه، وبالنتيجة تلاشت قوة الإمارة كسلطة واختفاء شخصياتها.

ومما تجدر ملاحظته على ظهور هذه القوة الكردية، وخلال فترة زمنية، من تقوية نفسها ومن تكوين وحدة نظامية سياسية لها، بحيث إنها لم تكن ترتبط إداريا إلا بالسلطة المركزية مباشرة، تتلقى الأوامر والنواهي منها دون الرجوع إلى أي ممن يمثلون السلطة أو من ينوب عنها(١٠). وهذا دليل على قدرة هذه الأمارة من إدارة شؤنها بنفسها نتيجة لما كانت تملكه من أتباع ومن ضم مناطق أخرى محيطة بها قريبة كانت أم بعيدة.

ولم تكن الإمارة البهدينانية، هي القوة الوحيدة التي ظهرت في كردستان، بل أن هناك قوى سياسية أو عشائرية، سنحت لها ظروف المنطقة عامة والدول العثمانية خاصة بظهورها على مسرح الأحداث، ساعدها على إبراز قوتها، ضعف الأطراف المتنافسة فيما

بينها سواء كانت تلك القوى محلية أو دولية، أو حتى بين القوة المحلية و السلطة المركزية.

ومن هذه القوى، كانت الأمارة السورانية (١١)، والتي أخذت تمد نفوذها وسيطرتها إلي المناطق القريبة منها، وكان هذا الامتداد قد تم بهدوء ودون أن تشعر به القوى الأخرى. المحلية و المركزية (١٢). وهذا العمل قد ساعدها على تثبيت أركانها بشكل جعلها تستغل الثغرات التي كانت تحدث للسلطة المركزية أو السلطة المحلية (١٣). ومن الملاحظ أن الذي ساعد هذه القوة على الظهور هو اتخاذها عدة مناطق إدارية وهي عرير – شقلاوة – راوندوز كمراكز إدارية، وهذه محاولات من الأمارة للتمويه على المناوئين لها (١٤)، حتى أن بعض سلاطين الدولة العثمانية لاحظوا تلك الظاهرة فحاولوا ضربها في مهدها ولكن لم يستطيعوا القضاء عليها(١٥). بل بالعكس من ذلك فان قوة الأمارة أخذت بالاتساع أكثر عن طريق سيطرتها على مناطق أخرى محيطة بها أو قريبة منها، وذلك عندما يظهر أمير قوي يتمتع بمزايا تمكنه من تحقيق طموحاته السياسية أو الشخصية وهذه الأمنيات و الانتصارات أو التعبير عنها، فإنها تجعل هذا الأمير شخصا ندا للأمراء الآخرين الذين يحاولون هم أيضا تحقيق ما وصل إليه هذا الأمير أو ذاك. وهذا يؤدي إلي حدوث صدامات بين تلك القوى في المنطقة الكردية (١٦).

والملاحظ، أن ظهور قوى محلية قوية، ثم وبعده فترة زمنية تضعف أو تتلاشى وتنتهي، كان في الواقع يعود أيضا بفعل متغيرات سياسية أو عسكرية تحدث على الأرض. فمثلا هناك إمارات كردية نشأت نتيجة مساعدات خارجية عن طريق منح مقاطعة لرئيس عشيرة أو أمير قوة، وهذا بدوره يعمل جاهدا الاستفادة من هذه الحماية و المساعدة لتثبيت حكم أمارته أو أسرته (١٧). وهذا ما حدث لظهور الأمارة الحكارية في الشمال من كردستان، وذلك عندما منح تيمورلنك مقاطعة لأمير هذه الأمارة، حيث تمكن هذا الأمير من فرض سيطرته وقوته على ما كان يحيط أمارته من مناطق لتوسيع رقعة حكمه (١٨)، حتى أن دولة مجاورة وهي إيران، ونتيجة لما كانت تتمتع به هذه الأمارة من قوة، حاولت كسب ودها لتكون لها سندا ضد الدولة العثمانية (١٩).

أن النجاحات التي كانت تحققها بعض القوى الكردية، قد دفع بأسر أخرى على السير بنفس الاتجاه، والظهور على مسرح الأحداث، نتيجة لتميزها بصفة تختلف عن البقية. فمثلا كان ظهور الأمارة البوتانية (٢٠) في منطقة الجزيرة يعود لتمسكها ببعض الصفات والتقاليد الكردية والتي يعتقد الكثير من الأكراد (٢١) بأنها من أسباب تماسكهم وتقاربهم حفاظا على وحدتهم أو وجودهم في مناطق سكناهم، بل وفي أحيان كثيرة تكون هذه الأمارة أو تلك من المدافعين عن الأكراد (٢٢).

ومما تجدر الإشارة إليه، هو إن الموقع الجغرافي الذي كان فيه معظم تلك الإمارات والعشائر الكردية بين قوتين – آنذاك – يجعل من هؤلاء إن يتخذوا مواقف متناقضة – وحسب الحالة – مرة مع وأخرى ضد، وهي في كلتا الحالتين لم تكن مخيرة في مثل تلك الأوضاع، بل هي مجبرة لعدم التكافىء في القوة و الإمكانية. لذلك نجد هذه القوى الكردية لا تستقيم على خط واحد.

إن هذا الواقع ينطبق على أسرة كردية قوية كان موقعها الجغرافي بين الدولتين العثمانية والفارسية، فهذه الأسرة الصغيرة نمت وتوسعت تدريجيا، رغم إنها كانت تغير مكان حكمها بين آونة وأخرى (٢٣). إن انتقال حكم هذه الإمارة الصغيرة هذا يعود لتوسع مساحتها وازدياد قوتها، فتحاول أن تجد مكانا أخر يتناسب مع حجمها السياسي والعسكري، أو ضم أو انضمام مناطق وعشائر أخرى لها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أعدادها أولا واتساع رقعتها ثانيا (٢٤)،وهذا المنطلق ينطبق على الأسرة البابانية في السليمانية (٢٥).

من الواضح، إن مثل هذه الزيادة السكانية، وذلك الاتساع، يكون في أحيان كثير في غير صالح الإمارة. وقد يسبب لها مشاكل عديدة من جيرانها، خاصة الذي يتمتع بالقوة والإمكانية، فتقع صدامات بين الطرفين، وتكون الغلبة دائما للسلطة المركزية، أو القوة الخارجية التي تقع على حدودها تلك الإمارة أو الإمارات المحاددة لها (٢٦). لان ازدياد عدد السكان بحاجة إلى توفير موارد اقتصادية لسد حاجتهم اليومية، والتوسع الميداني يؤدي إلى الاصطدام مع الجيران.

وبالإضافة إلى تلك النظم التي ظهرت في كردستان، فأن هناك أشكلا أخرى من النظم الاجتماعية والسياسية تشكلت بين الأكراد، فمنها قيام بعض زعماء العشائر الكردية باستغلال الظروف الاقتصادية التي تمر بها بعض المناطق الكردية (٢٧)، فيقوم احد هؤلاء الزعماء باستثارة الأكراد ضد السلطة المركزية فتتجمع لديه قوة يستطيع بها مقاومة المناوئين له، ويصبح حينذاك ذا شأن في منطقته يحسب له الحساب على ضوء الظروف المحيطة، سواء على الصعيد المحلي أو على صعيد الدولة العثمانية (٢٨).

شعور الأكراد بقوتهم

ذكرنا سابقا كيفية تكوين وتشكيل الكيانات الكردية سواء أكان على شكل حكم إمارة أو تكوين أسرة كبيرة تتجمع لتكوين أسرة واحدة كبيرة. إن مثل تلك التجمعات قد دفعتهم بالشعور بقوتهم، وإنهم قادرون على إدارة شؤونهم بأنفسهم بعيد عن التدخل الخارجي. إن مثل هذا الشعور والتفكير، من المؤكد يجعل من هذه القوى تشعر بالاعتزاز بشخصيتها وانتمائها، وتظهر تلك المشاعر في الحالتين التي تمر بها السلطة المركزية، وهي حالة القوة وفرض هيمنة الدولة، وفي حالة ضعف الدولة ودخولها في مشاكل داخلية أو خارجية. فهذه القوى تستغل ذلك الظرف لتعلن عن نفسها.

ومن الملاحظ إن العامل الأساسي والمهم الذي يجعل من الأكراد يشعرون بقوتهم، هو إن المجتمع الكردي عامة، والعشيرة الكردية على وجه الخصوص مبني على وجود زعيم ديني أو دنيوي تخضع له العشيرة وتلتزم بما يصدر منه. وهذه الصفة من الطبيعي أن تجعل الفرد الكردي عامة يشعر بكيانه من خلال وجوده داخل هذا المجتمع وتحت رعاية هذا الزعيم (٢٩). وهذا يعني إن القوة متأتية من تولي رئاسة المجتمع رجل له القدرة والمقدرة تؤهله لهذه المهمة (٣٠). ويشعر هو بنفس الوقت إنه مسؤولاً عن هؤلاء الذين منحو تلك الثقة.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، هو إن مظاهر تلك القوة تمثلت بعدة أساليب، منها إظهار العصيان أو رفض أمرا صادرا من سلطة الباشا الحاكم أو من السلطة المركزية (٣١)، أو إن رؤساء العشائر الكردية يرفضون دفع الضرائب باعتبارها

نوع من التسلط المفروض عليهم، فيدفعهم ذلك إلى الامتناع عن تأدية مثل تلك الواجبات التي تصدرها السلطة المركزية (٣٢). وحالات أخرى تمثلت بالرفض كتعبير عن حالة تراها هذه المجموعة أو تلك، إنها غير طبيعية وإن الواجب الاجتماعي أو الديني يرفض الوقوف ضدها وعدم إطاعتها أو تنفيذ ما ورد فيها (٣٣). كما تظهر تلك القوة ضد الآخرين، خاصة المجاورين والضعفاء منهم بشكل خاص، متحدية بذلك وجود السلطة المركزية والتي تكون هي الأخرى تمر في تلك الفترة بحالة من الضعف، أو تعاني بعض المشكلات تحول دون استخدامها القوة ضد المتمردين على سلطانها (٣٤).

إضافة إلى ذلك، فمن المعروف عن الأكراد تأثرهم بشكل مؤثر بالجانب الديني فيقوم بعض من زعمائهم باستغلال ذلك الشعور الديني، فيظهروا مقاومة شديدة مسنودة من قبل أتباعهم ضد السلطة المركزية وأوامرها (٣٥). ويعود سبب ذلك، هو عدم فهم السلطة العثمانية لطبيعة المجتمع الكردي المتأثر بمثل تلك الأحوال. فبدلا من إيجاد حل لبعض المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات، تقوم الدولة بشن حملات عسكرية ضدها من اجل إخضاعها بالقوة، فتكون ردت الفعل معاكسة تجاه تلك الحملات بمقاومة وتمرد وعدم إطاعة (٣٦). لقد استغل العديد من رؤساء الأكراد ذلك الوضع، فأصبحوا يتولون قيادة تلك العشائر لتحقيق عدة أهداف شخصية أو عامة، اعتقادا منهم إن ما يقومون به هو خدمة للمجتمع الكردي.

وهناك عامل آخر يؤدي إلى شعور بعض رؤساء الأكراد بقوتهم، هو مساندة السلطة العثمانية لبعض هؤلاء ضد أطراف آخرين من الأكراد، فيتولد لهذا الذي يقدم له الدعم شعور بأنه أما الأفضل من غيره، أو الأقوى و إلا لماذا اختارته دون غيره. فيتمادى في تصرفاته ويعمل على تقوية وتوسيع رقعة سلطته العشائرية على مساحات اكبر مما منح له، فتضطر في هذه الحالة الدولة إلى اتخاذ إجراءات للحد من تصرفاته وأعماله الغير مقبولة من وجهة نظر الدولة فتشن عليه حملات عسكرية (٣٧).

إن الموقف المتغير الذي كانت تتخذه الدولة العثمانية، يدفع بنفس الوقت هذا الزعيم أو ذاك، والمعرض لضغط القوة العثمانية، يدفعه إلى إيجاد تحالف مع عدد من العشائر الكردية الأخرى لمقاومة الحملة العسكرية ناشرا معلومات انه إذ لم يكن هناك

اتحاد بين القوى الكردية، فان السلطة العثمانية قادرة على القضاء على أية عشيرة أو قبيلة أو إمارة أو قوة كردية منفردة. فالمعروف إن السلطة المركزية – وهذا شعور القوى المحلية – هي دائما الأقوى من أي تحالف أو اتحاد عشائري كردي، فبقيام مثل تلك التجمعات قد يقلل من الخسائر البشرية بين صفوف الأكراد، حيث إن القوة العسكرية مضطرة إلى توزيع وحداتها على اكبر مساحة ممكنة من مناطق تواجد العشائر الكردية (٣٨). وهذا يؤدي إلى ضعف مقدرتها في توجيه ضرباتها إلى تلك العشائر.

وهناك عوامل أخرى تدعو مثل تلك الشخصيات الكردية أو العشائر إلى الشعور بكيانهم وقوتهم، من هذه العوامل هو استغلال هؤلاء مشاعر الغضب والمعاناة التي يعاني منها الأكراد من ظلم أو تعسف السلطة المركزية، إما نتيجة الحالة الاقتصادية أو أعمال السخرة التي تفرض عليهم (٣٩).

ومن الملاحظ هنا، هو انه وفي كثير من الأحيان تؤدي الأفكار التي كان يحملها المسؤولين الأكراد والذين يتولون قيادة عشيرة أو حركة، تؤدي بهم إلى التصادم فيما بينهم، حيث إن كل منهم كان يشعر إنه الأفضل أو الأجدر والأقدر على تولي المسؤولية وقيادة الحركة، وهذا ما يؤدي بهؤلاء الزعماء إلى التقرب لبعض العشائر دون الأخرى وحسب ما تقتضيه الحالة (٤٠).

كما يوجد أمر آخر يدعو إلى ذلك الشعور، فالمعروف إن العشائر الكردية، كما هو حال العشائر العربية، تعتمد في معظمها على إنتاج الأرض ومن جهود افراد العشيرة، فكثيرا ما يحدث تنافس بين العشائر على الاستحواذ على تلك المصادر مما يؤدي إلى التصادم المسلح فيما بينهم. وهنا تبرز قوة العشيرة بما تملكه من رجال و فرسان مدربين على القتال فمن المؤكد في حالة حصول ذلك النزاع والتصادم تكون الغلبة للأقوى ومن يملك العدد الأكبر من المقاتلين والفرسان، وبعد الغلبة والانتصار في أية معركة تشعر العشيرة بمكانتها وترتفع سمعتها بين العشائر الأخرى. ومن المؤكد إن مثل تلك النزاعات ودائما تصبح على حساب الفقراء ومن عامة افراد العشيرة خاصة التي تخسر المنازلة، بينما المتمكنون لهم القدرة على حماية أنفسهم بعدة وسائل، منها مثال على ذلك امتلاكها

وسائل النقل المعروفة في ذلك الوقت وهي الحمير والبغال والثيران والتي تجر بعضها العربات الخشبية إضافة إلى أنواع مختلفة من الخيول (٤١).

ومن العوامل التي تشعر هؤلاء (رئيس العشيرة والعشيرة على العموم) بقوتهم هي المناطق الجغرافية التي يقيم بها الأكراد، فمن المعروف إن مناطق سكناهم تتميز بكونها محصنة من معظم جهاتها حيث يعتبر الجبل الجدار القوي والأمين الذي يحمي العشيرة من الأعداء أو من الغارات المفاجئة التي قد تتعرض لها تلك العشيرة. وهذه الصفة الجغرافية هي الأخرى أعطت شعورا بالأمان للعشيرة ورئيسها، مضاف إلى ذلك إطاعة افراد العشيرة لرئيسهم، أما مجبرين أو راغبين، لان مصيرهم أصبح مرتبط بقيادة ذلك الزعيم الذي يقوم هو الأخر باستغلال طاعتهم وانقيادهم إلى إرادته، لكون مثل هؤلاء الزعماء كانوا يملكون القوة الكافية من الفرسان الأقوياء والمسلحين تسليحا جيدا قياسا لسلاح أفراد العشيرة العاديين، يستطيعون بتلك القوة فرض إرادتهم على أفراد عشيرتهم أو الأفراد المنضوين تحت لواء زعيم هذه العشيرة من أفراد العشائر الأخرى. وهذه الميزات تمنح رئيس العشيرة الإمكانية لقيادة عشيرته سياسيا واجتماعيا، ومن أمثلة ذلك عشائر الجاف والبلباس والهماوند وغيرهم (٤٢).

وفي أحيان تلجأ الدولة العثمانية لمعالجة موقف معين، أما لتهدئة حال مضطرب أو لكسب ود طرف من خلال النزاع العشائري الذي يحدث بين العشائر الكردية، فتقوم بمنح رؤساء العشائر امتيازا معينا كجمع الضرائب مثلا، فيصبح المكلف بتلك المهمة ذا شأن بين افراد عشيرته أولا وبقية العشائر الأخرى، فيبدأ بالتفكير بالاستقلال عن الدولة اعتقادا منه إن الأخيرة غير قادرة على إدارة تلك المنطقة بسبب ضعفها العسكري أو انشغالها بأمور أكثر أهمية من موضوع الضرائب فيستغل تلك الظروف ليعلن عن استقلاله عن السلطة المركزية (٤٣).

والأكثر من هذا في شعور الأكراد بقوتهم ومكانتهم، فأن المعلومات التاريخية تذكر لنا إن بعض الشخصيات الكردية مثل (عبد الرحمن باشا بابان) (١٧٨٩-١٨١٣) أمير الإمارة البابانية في السليمانية، والذي حكم طوال هذه الفترة بشكل متقطع، ونتيجة لما كان يتمتع به من قوة ومكانة بين الأكراد (فاقت بعض سلطة ولات بغداد)، تجرأ أكثر من

غيره من الزعماء الأكراد في إظهار قوته أمام (محمد سعيد حالت) مبعوث السلطان العثماني (محمود الثاني) (١٨٠٨-١٨٣٩) إلى بغداد عام ٨١٠ للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد والي بغداد (سليمان باشا الصغير) (١٨٠٨-١٨١٠) وإستحصال الضرائب المتراكمة بذمته والوالي السابق (علي باشا) (١٨٠٢-١٨٠٧) (٤٤)،وكان (محمد سعيد حالت أفندي) يحمل فرمانا بتعيين والي جديد وعزل الوالي السابق،وكان الفرمان خاليا من اسم الوالي حيث ترك أمر الاختيار إلى مبعوثه الخاص على أن يكو هذا الوالي مناسبا لحالة ولاية بغداد التي شهدت عدم الاستقرار. ولما كان (عبد الرحمن باشا بابان) (في ذلك الوقت) أقوى شخصية ليس في كردستان، بل حتى في بغداد. فقد كان هو الشخصية المرشحة، ولكن تأرجح مواقفه بين الدولتين الفارسية والعثمانية حالت دون تحقيق هدفه فسعى إلى تعين شخص مقرب منه وهو (الخن دار) (عبد الله اغا) وقد تمكن فعلا من إصدار ذلك الفرمان عام (١٨١٠) (٤٥).

وكان من الطبيعي أن يشعر هذا الزعيم الكردي بقوته ومكانته الشخصية والسياسية في آن واحد، وهذا ما دفعه إلى عدم إطاعة الأوامر التي كان يصدرها الوالي المعين، على اعتبار انه صاحب الفضل عليه في هذا الموقع، ولم يكتفي بتلك التصرفات، بل تعدى ذلك تصرفه وكأنه هو الوالي الحقيقي لولاية بغداد، فأخذ يعين من يشاء ويعزل من يريد دون الرجوع إلى اخذ رأي الوالي في بغداد (٤٦).

يتضح مما تقدم ذكره، إن تلك الأعمال ما كانت لتحث لولا ضعف السلطة المركزية وانشغالها بأمور أكثر أهمية مما يقوم به أولئك الرؤساء. لكن ذلك لايعني إن الدولة كانت غافلة عما كان يدور في تلك المناطق، بل كانت معالجتها أما بطيئة أو إنها مؤجلة لحين تمكن السلطة المركزية من استعادت هيبتها وقوتها. عندها تقوم بشن الحملات على مثل تلك الحالات. وهذا ما كان يحدث بين فترة وأخرى من عمر الدولة العثمانية في العراق وولاياته عامة، والمنطقة الكردية على وجه الخصوص.

موقف الدولة العثمانية

كان من الطبيعي أن تقوم الدولة العثمانية باتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تعيد لها هيبتها ومكانتها إلى مقاطعاتها التي كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار، ومن عدم إطاعة رؤساء العشائر أو الأمراء، للأوامر التي تصدرها السلطة المركزية أو ولاتها.

لذلك، فأن أول أجراء اتخذته الدولة العثمانية هو إلغاء جميع الامتيازات التي كان زعماء الأكراد قد تمتعوا بها زمن السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) بعد معركة جالديران عام (١٥١٤) والتي منحها لهم لأسباب قاهرة، أو ظروف مرت بها الدولة، وكانت في . حينه . مضطرة لاتخاذ مثل تلك القرارات٠ وكان من ابرز تلك الامتيازات هو تمتع الأكراد باستقلال شبه ذاتي ضمن الإدارة المركزية العثمانية، مقابل انضمام الأكراد إلي العثمانيين في تلك المعركة ٠ غير إن موقف الدولة هذا كان قد جوبه بمعارضة قوية من الزعماء الأكراد الذين تمتعوا بتلك الصلاحيات الممنوحة لهم والذين اعتادوا على ممارستها في مناطق نفوذهم السياسي والاجتماعي (٤٧). وعندما لاحظت الدولة تلك المعارضة لم تتخذ مواقف شديدة منها لعدم ملائمة ظروف الدولة وقدراتها العسكرية إلى اتخاذ موقف حاسم من الأكراد لحين توفر الإمكانيات (٤٨).

وعليه يمكن اعتبار بدايات الحركات الإصلاحية التي شهدتها الدولة العثمانية كانت أولى البوادر العملية لاتخاذ موقف حازم من القوى الكردية المتمردة أو الرافضة لفرض السلطة المركزية على المقاطعات العثمانية (٤٩)، مما دفع بتلك العشائر إلى مقاومة أي عمل من شأنه أن يقلل من مكانتهم أمام افراد عشائرهم أولا، وأمام العشائر الأخرى ثانيا. فأخذت تتحين الفرص للتخلص من نوايا الدولة العثمانية، فلم تكن تلتزم بما كان يصدر لها من أوامر. وعليه فان أول شكل للمعارضة الكردية ضد العثمانيين هو قيام أمير راوندوز محمد باشا الميركور بفرض سيطرته عام (١٨٣٢) على مناطق اربيل وحرير والعادية، وفي عام ١٨٣٣ قام أيضا بإخضاع عشائر اليزيدية والشيروان والبرادوست وضمها إلي أمارته ٠وكانت تلك الأعمال بمثابة تحدي واضح لسلطة والي بغداد علي رضا باشا (١٨٠٢ـ ١٨٠٧)، والدي هو الأخر لم يتخذ أي أجراء ضد هذا الأمير. ولكن هذا لا يعني توقف الحكومة العثمانية في استخدام سياستها المعتادة في

تأليب أو تفضيل عشيرة على أخرى أو أمير على غيره كي تضعف من مقاومة تلك الأطراف (٥٠).

إن سياسة الدولة العثمانية تلك، كان لها تأثيره في تأجيج الصراع بين تلك الإمارات أو العشائر الكردية، فتؤدي إلى إضعاف احدها لتتمكن الأخرى من السيطرة والاستيلاء على أراضيها وممتلكاتها (٥١)، فتصبح هذه الإمارة بعد ذلك مواجهة لقوة الدولة. وكثيرا ما تستخدم الأخيرة الإمارة الكردية أو العشائر كقوة احتياطية. لمحاربة الدولة الفارسية في حالة حدوث نزاع حدودي بين الدولتين، فتكون في تلك الحالة قد حققت هدفين في آن واحد، الأول التخلص من قوة الإمارة، والأخر مواجهة الدولة الفارسية (٥٢).

والواقع إن مثل هكذا سياسة، كانت كثير ما تؤدي إلى شعور الإمارة الكردية بمكانتها لدى الدولة العثمانية، فتبدأ وكأنها سلطة مستقلة لا تخضع لسلطة الوالي في ولايات العراق، بل تقوم بالاتصال مباشرة بالسلطة العثمانية في الاستانة تتلقى منها الأوامر والنواهي (٥٣). وبنفس الوقت تؤدي تلك التصرفات إلى حدوث نزاعات بين أبناء الأسرة الكردية الحاكمة الواحدة. فكل منهم يسعى لنيل الحظوة لدى السلطة المركزية لتكون له هو المكانة دون غيرة، فيقوم هذا باستخدام قوته وأتباعه للسيطرة أما على المقاطعات القريبة من إمارته، أو يعمل على تنصيب أقاربه حكاما على مقاطعات تعود لسيطرته كي يضمن – ولو لفترة – بقاء تلك المناطق تحت حكمه(٥٤).

لكن هذا الأسلوب كثيرا ما كان يؤدي إلى دخول الإمارة أو الأسرة الحاكمة في صراع على من يتولى السلطة أو حكم الإمارة أو توابعها، مما يؤدي إلى ضعفها أمام السلطة المركزية أولا، ويشجع المناوئين من الإمارات الكردية المحيطة بها ثانيا. فتصبح حينذاك عرضة للانهيار والسقوط. وهذا ما كان يحدث لمعظم الإمارات الكردية.

إن دخول الأمراء الأكراد بصراعات جانبية هي في الواقع فرصة مناسبة للدولة العثمانية كي تتدخل في شؤون الإمارة لفرض سيطرتها المركزية عليها من جديد(٥٥). فعندما تمكن الأمير (بدر خان) أمير الإمارة البوتانية (١٨٢١-١٨٤٦) من تشكيل حكومة شبه مستقلة التف حوله عدد من الأمراء الأكراد حيث تعاونوا معه ضد السلطة

العثمانية وكان أبز هؤلاء أحد أقاربه المدعو (يزدان شير) وحليفه (نور الله بيك). غير إن الحكومة العثمانية بدأت العمل على إضعاف قوته عن طريق كسب ولاء المقربين له وإثارة بعض النعرات الدينية داخل إمارته، حيث كان يقيم إلى جانب الأكراد أقليات أخرى كالنساطرة، فتمكنت الدولة العثمانية من إقناع (يزان شير) بالتخلي عن مساندة (بدر خان) حيث كان يقود كردية مقاتلة ونجحت في ذلك، ثم قامت بعزل الأمير (نور الدين بيك) من منصبه (٥٦) وبدأت بالهجوم على إمارته ومحاصرته مما اضطرته إلى للاستسلام للقوات العثمانية وبعد هذا قامت بتعين الأمراء الأكراد الذين لا يمتلكون القوة الكبيرة التي تؤهلهم للعودة من جديد للتمرد والعصيان. إضافة إلى ذلك، فأن الدولة تترك بجانب هذا الأمير قوة عثمانية صغيرة لمراقبة تحركاته بحيث يصبح هذا تابعا وبشكل مباشر إلى السلطة المركزية، مما يجعله ملتزما بتنفيذ أوامر الدولة (٥٧). وهذا يعني تفتيت الإمارة عن طريق تقسيم إدارتها.

وبنفس الوقت، كانت الحكومة العثمانية تعمل من جانبها على منع قيام أي تحالف بين الرؤساء الأكراد، وتحاول إبعادهم عن بعضهم كي لا يكونوا أو يؤلفوا قوة قد تكون مؤثرة على ما كانت تحققه القوات العثمانية من نتائج بل تقوم بالإضافة إلى ذلك باستقطاب مثل هؤلاء خاصة ذو المكانة الاجتماعية بين الأكراد كي تسهل عملية سيطرتها على مناطقهم المعقدة (٥٨).

ومما يذكر، إن من أسباب تمكن الدولة العثمانية على فرض سيطرتها على تلك العشائر، هو إنها لم تكن تحت سيطرة رجل واحد أو أمير واحد، وهذا ما كان يساعدها على تنفيذ تلك المهمة. كما تمنح بعض الرؤساء الأكراد بعض الألقاب، مقابل خضوعهم لإدارة الدولة دون غيرهم، فيضطر هؤلاء الذين لم يحصلوا على مثل تلك الألقاب من الرؤساء الأكراد إلى اللجوء إلى أراضي الدولة الفارسية، ولمضايقتهم أيضا تتفق مع الأخيرة على عدم مساعدة هؤلاء اللاجئين إلى أراضيها ومنعهم من ممارسة الأعمال التي قد تثير المشاكل للدولة العثمانية (٥٩). كما تقوم الأخيرة بالاستعداد الدائم لمواجهه حالات الاضطراب التي قد تسببها بعض العشائر – حتى التي تحت سيطرتها – فتطلب

من ولاتها الحاكمين على الأقاليم العثمانية تهيأت قواتها لمساعدة قائد الحملة التي قد ترسل إلى إحدى المناطق الكردية (٦٠).

بالإضافة إلى تلك الإجراءات، فأن الحكومة العثمانية تعمل على إيجاد الفرقة والشقاق بين الإخوة ومن العائلة الحاكمة، حيث تثير المخاوف في نفوس بعضهم البعض، مما يزرع عدم الثقة بينهم. كما تقوم أيضا بتبديل الحاكم على المناطق الكردية بين الفترة والأخرى بحيث لا تجعل الحاكم الواحد يستأثر بالسلطة لفترة طويلة، فأن مثل تلك الأمور – كما تعتقد الدولة – ستمكن الأمير من جمع الأعوان والمؤيدين والقوة التي تمكنه من التفكير بالانفصال عن السلطة المركزية ومن عدم إطاعة أوامرها (٦١). ففي عام (١٧٦٤) كان حاكم الإمارة البابانية (أحمد باشا بابان)، على زمن الوالي (علي باشا) وعند وفاة الأخير تولى باشوية بغداد (عمر باشا) (١٧٧٦) وكانت تربطه مع (سليمان باشا بابان) علاقة جيدة وكان هذا يقيم في مدينة (اردلان) من بلاد فارس، فاستدعاه الوالي ليحل محل (أحمد باشا بابان) كحاكم على الإمارة البابانية وقد منحه إضافة إلى ذلك مقاطعات أخرى في شمال العراق. لكن ذلك الأمر لم يهدأ الوضع في الإمارة، بل العكس من ذلك أدت إلى حدوث مشاكل بين أفراد الأسرة الحاكمة حتى إن (سليمان باشا بابان) راح ضحية تلك المشاكل، فقرر الوالي (عمر باشا) وإكراما (لسليمان بابان) شقيقه الأوسط (عمر بيك) أمير على الإمارة البابانية، لكن الأخوين (محمد بابان) و (أحمد بابان) الحاكم السابق للإمارة، وبمساعدة من (الشاهزادة الفارسي) عاد إلى حكم الإمارة من جديد وحكم مع أخيه (محمد بابان) حكما مشتركا، مما اضطر الأمير الباباني (عمر بيك) إلى الالتجاء إلى والي بغداد (عمر باشا) (٦٢)، الذي قام بدوره بإيقاع الفتنة بين الأخوين (أحمد بابان) و (محمد بابان) حيث وقعت بينهما معارك أدت إلى هرب الأمير (محمد بابان) إلى بلاد فارس، بينما الأمير (أحمد بابان) عاد إلى بغداد على أمل أن يحصل على تأيد ومساندة والي بغداد في تولي حكم الإمارة، بينما الأخير قام بتعين (محمود باشا) حاكم على الإمارة (٦٣). وقد اعتمدت هذه السياسة مع معظم الأمراء والرؤساء الأكراد سواء كان ذلك من قبل السلطة المركزية في الاستانة أو من قبل ولاة بغداد التابعين لسلطة الدولة العثمانية المركزية.

وكثيرا ما كان يحدث وقوع خلافات بين الجماعات الكردية، خاصة المتجاورة بحيث يصعب تسوية تلك المشكلة بينهما، فتستغل الدولة تلك الحالة لفرض سيطرتها عليهم، أما لأول مرة على تلك المناطق، أو العودة من جديد حيث سبق وان كانت السلطة المركزية في ذلك المكان التنازع علية بين الجماعتين المتنازعتين أو المختلفتين لأسباب (٦٤).

ولضمان ولاء الأمير الكردي الحاكم في مقاطعته، يحدث أن يرسل الأخير احد أتباعه أو احد أشقائه إلى مركز الولاية التابع لها ذلك الأمير، أو أن يطلب الوالي نفسه إرسال شخص له مكانه من الأمير الكردي الحاكم، وهذا يكون بمثابة رهينة أو ضمان بقاء الأمير على ولائه وطاعته للسلطة المركزية سواء في الولاية العثمانية أو العاصمة الاستانة. وهذه السياسة يرى الكثير من الولاة أو السلاطين بأنها ناجحة وتساعد على استقرار الأوضاع في المنطقة الكردية (٦٥).وقد أثبتت الأحداث نجاح تلك الخطة في كثير من الأحيان.

ولكن الملاحظ هنا، إن سياسات الدولة العثمانية أعلاه، لم تكن في جميع الأحوال ناجحة لمواجهة المشكلات التي كانت تسببها بعض الجماعات أو الرؤساء الأكراد، فتضطر الحكومة إلى إتباع أساليب أخرى اقل شدة اتجاه هؤلاء، وذلك لأسباب عديدة أبرزها مثلا حدوث تمردات عشائر عربية في الوسط والجنوب من البلاد، ففي هذه الحالة لم تكن للدولة أو الوالي أو الحاكم للولاية، القدرة والإمكانية العسكرية لمواجهة جميع الاضطرابات في وقت واحد، لذلك تلجأ إلى الممكن من الحلول لتهدأت الوضع، كأن يقبل الوالي أو السلطة المركزية وبموافقة الأمير الكردي بدفع الضرائب أو الرسوم المفروضة على منطقته كدليل على حسن نواياه. وهذه الحالة لم تستمر طويلا فعند زوال مسببات المقاومة تعود الدولة إلى استخدام قواتها لإعادة المتمرد أو الرافض للسلطة المركزية أو أوامر الباشا الحاكم (٦٦)، فيقوم الأخير بتجهيز قوة عسكرية يتجه بها نحو المنطقة الكردية كي يعيدها إلى طبيعتها في خضوع الأمير الكردي لسلطة الوالي. ولعدم تمكن الأول من مواجهة قوة الوالي، فأنه يضطر إلى الهرب أمامه، فيصدر الباشا أمرا بتعين أمير على المنطقة الكردية (٦٧).

يتضح مما ذكر، إن الدولة العثمانية لم تترك وسيلة أو سبيل لمعالجة الوضع العام في المنطقة الكردية إلا واستخدمته، حتى إن الولاة العثمانيين على ولايات العراق وأيضا السلاطين العثمانيين، ولمعرفتهم بدور وأهمية رجال الدين ومدى تأثيرهم على المجتمع الكردي، فأنهم كانوا يقربون بعض من هؤلاء ممن لهم مكانة في نفوس الأكراد، لاستخدامهم كقوة روحية مؤثرة على معظم الأكراد في تهدئة حال مضطرب في منطقة كردية معينة، أو كوسطاء بين السلطة المركزية وبين الزعماء الأكراد ولتسوية المشاكل التي قد تحدث بين الطرفين، ولكون رجال الدين يعتبرون أنفسهم رسل محبة وسلام، لذلك فهم يعملون بجدية وبروح إنسانية لنشر الأمن في المنطقة الكردية (٦٨).

ومحاولة من الولاة العثمانيين على ولايات العراق، في إضعاف قوة الكرد أولا، واستغلالهم في تحقيق أهدافهم ثانيا، فإنهم، وفي أحيان كثيرة كانوا يستخدمون الأكراد كقوة ضاربة وساندة لقوات الوالي أو الدولة العثمانية لضرب بعض العشائر العربية في الوسط والجنوب والتي كثيرا ما تقوم تلك العشائر بالتمرد أو الثورة ضد سلطة الوالي في بغداد. إن استثمار ذلك الأمر يؤدي بالنتيجة إلى ضعف قوة الأكراد والى خضوع الأمير الكردي – خلال هذه الفترة – لسلطة الوالي في بغداد (٦٩).

إن امتلاك الدولة الخبرة السياسية والمقدرة العسكرية، يجعلها وفي كثير من الأحيان هي صاحبة المبادرة للقضاء على أي تمرد أو حركة. فعندما تثار ضد الدولة مشكلة قد يطول حلها ولم ينفع معها استخدام القوة العسكرية، تلجأ إلى الأسلوب السياسي (المخادع)، فمثلا تستدعي زعيم الحركة للتفاوض معه لإيجاد حل، وكان من الطبيعي أن يتوسط بينهما طرف ثالث يكون موضع ثقة الجانبين، فيستجيب الطرف الأضعف – وهم الأكراد دائما – على أمل أن تكون الدعوة صادقة لإجابة مطالبهم. وعندما يصبح الزعيم الكردي – ضيفا – على السلطة عندها تتخذ بحقه ما يؤدي إلى فشل حركته واستسلامه للأمر الواقع (٧٠).

وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات ضد الأكراد، فان الحكومة العثمانية لم تكتفي بذلك، بل إنها كانت مصممة على إعادة هيبتها، ليس فقط على الأكراد، إنما على كل المقاطعات والولايات العثمانية. لذلك بدأ العديد من السلاطين حركات إصلاحية واسعة

شملت مختلف مرافق الدولة، وعلى كافة الأصعدة، ابتداء من تحديث الجيش الذي هو الركن المهم من الدولة وأساس وجودها وتأسيسها، والقضاء على كل ما يعيق تلك الحركة من اجل إعادة الحكم المباشر على كافة المناطق التابعة لها (٧١)، خاصة وأن لجنة تحديد الحدود بين الدولتين العثمانية و الفارسية، كانت قد بدأت عملها، وهذا العمل يتطلب هدوء الحال بين الطرفين. لذلك فأن عمل اللجنة الرباعية كان فرصة مهمة للدولة العثمانية لإثبات وجودها على حدودها ضد القوى الكردية والتي كثيرا ما كانت تسبب المشاكل بين الدولتين (٧٢). ولتهدأت الوضع على الحدود أبدت كلاهما الاستعداد للتعاون لإنجاح مهمة اللجنة الدولية لتحديد الحدود. على الرغم من عدم تمكن تلك اللجنة من حل جميع المشاكل العالقة بين البلدين (٧٣).

هوامش البحث

١- يقصد بالقوة المحلية هي الجماعات المرتبطة بعلاقات قوية مع بعضها والتي تقيم في منطقة جغرافية محددة تجعلها تشعر بكيانها الاجتماعي و الاقتصادي وبقوتها. وهذه القوى متمثلة بعدد من القبائل والعشائر التي تجمعها أواصر المصاهرة أو السكن المشترك إما القوى المركزية فهي أما أن تكون سلطة والي بغاد أو سلطة الدولة العثمانية وعاصمته الاستانة والتي تكون أوامرها نافذة على جميع رعاياها المقيمين داخل حدود الإمبراطورية العثمانية

٢- معروف جياووك، القضية الكردية، بغداد ١٩٣٩، ص ٥١

٣- محمد أمين زكي، تاريخ الدول و الإمارات الكردية، ترجمة محمد علي عوني، مصر ١٩٤٥، ص ٤٢

٤- عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، النجف الأشرف ١٩٧٥، ص ص١٦٣-١٦٤

٥- الإمارة البهدينانية : ظهرت هذه الإمارة في القرن الرابع عشر الميلادي إلى الشمال من نهر الزاب الكبير وينتسب البيت الحاكم لهذه الإمارة إلى أحد أولاد المستعصم بالله أخر خلفاء بني العباس في بغداد وهو الأمير بهاء الدين التي سميت الإمارة

باسمه. وقد تمكنت الإمارة من التوسع ومن ضم عدد من المقاطعات الشمالية مثل العمادية ودهوك وزاخو. ونتيجة لقوتها فقد ارتبطت بشكل مباشر مع الباب العالي بحيث أصبح أمرائها يرجعون في نزاعهم على تولي منصب الإمارة إلى الاستانة يتلقون الأوامر والنواهي منها. ومن اشهر أمرائهم (بهرام باشا) الملقب بالكبير

٦- محفوظ العباسي، إمارة بهديان العباسية، الموصل ١٩٦٩، ص ١٢

٧- شرفخان البدليسي، الشرفنامة، ترجمة محمد علي عوني،ج١، القاهرة ١٩٤٨، ص ١٠٦

٨- أنور مائي، الأكراد في بهدينان، الموصل ١٩٦٠، ص ١٨٠

٩- محفوظ العباسي، المصدر السابق، ص٦٩

١٠- محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت ١٩٦٦، ص ٩١

١١- الإمارة السورانية : لم تكن في بداية ظهورها معروفة لا من قبل الأمراء الأكراد ولا من الدولة العثمانية، والذي يعرف عنها إن شخص يدعى (كولوس) من سكنة ولاية بغداد هو الذي أسسها في بداية القرن الثاني عشر الميلادي وكان له ثلاث أولاد هم عيسى وإبراهيم وشيخ إدريس وهذا الأخير هو الذي تولى السلطة بعد وفاة والده حيث كانت منطقة حرير من أقضية السليمانية مركزا لها. ولقد حاول السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦القضاء عليها في بداية نشأتها فضربها بالعشائر اليزيدية لكنه لم يستطع القضاء عليها فنقلوا عاصمة مركزها إلى شقلاوة ثم إلى راوندوز بعدما سيطر البابانيين على منطقة حرير مركز سلطتهم الأول. واشهر اومرائهم هو (محمد باشا) الملقب الميركور الذي تمكن من فرض سيطرته على العديد من مناطق كردستان وعشائرها

١٢- مرتضى نظمي زاده، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، النجف الأشرف ١٩٧٠، ص ٣٠٢

١٣- محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٨٢

١٤- محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات، ص ٤٠

١٥- علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، مصر ١٩٣٩، ص ١٢١

١٦- محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٨٣

١٧- ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بيروت ١٩٤٩، ص ٢٧٣

١٨- المجرسون، رحلة متنكر إلى بلاد مابين النهرين و كردستان، ج٢، ترجمة فؤاد جميل، بغداد ١٩٧١، ص ١٥٠

١٩- جليلي جليل، أكراد الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو ١٩٧٣، ص ٢٢

٢٠- إن المعلومات الواردة عن الإمارة البوتانية وخلال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت قليلة جدا، لكنها ظهرت كقوة سياسية على مسرح الأحداث بعد هذا التاريخ خاصة بعد أن تسلم احد أمرائها المعروف بالأمير (بدر خان) عام ١٨٢١ زمام الأمور فيها حيث عمل هذا الأمير على إنقاذ كردستان من المشاكل التي كانت تعاني منها بسبب تنافس الأمراء الأكراد فيما بينهم كأفراد وشخصيات وبين الإمارات الكردية كسلطات رسمية حاكمة والتخلص من سيطرة الدولة العثمانية. وكان مركز الإمارة في منطقة الجزيرة العراقية ويرى معظم الباحثين في الشأن الكردي إن حركة الأمير بد خان كانت البداية ليقظة الأكراد وانبعاث الشعور الوطني لديهم

٢١- جليلي جليل، نفس المصدر، ص ٧٥

٢٢- شرفخان البدليسي، المصدر السابق، ج١، ص ٢٧٣

٢٣- جليلي جليل، المصدر السابق، ص ٧٨

٢٤- محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية و أنحائها، ترجمة محمد جميل الروزبياني، بغداد ١٩٥١، ص ١٥٥

٢٥- الإمارة البابانية : حكمت أربعة اسر قبل أن تتولى الأسرة الخامسة الحكم في مدينة السليمانية والتي ينسب إليها بناء هذه المدينة. وقد روي عن هذه الإمارة عدة روايات

عن أصلها ومنشأها. وفي من تصف القرن السابع عشر الميلادي ظهرت الإمارة كقوة جديدة في شمال العراق عندما منح السلطان العثماني (محمد الرابع) (١٦٤٨-١٦٨٧) مقاطعة قلاجوالان إلى احد أحفاد الأمير الذي تنسب إليه هذه الإمارة. وقد لعبت هذه الإمارة بع هذا التاريخ دورا مهما في تاريخ الكرد و كردستان خلال فترة حكمها الذي امتد حتى عام (١٨٥١) وهو العام الذي خضعت فيه جميع ولايات العراق إلى الحكم العثماني المباشر ومن اشهر أمراء البابان (إبراهيم باشا بابان) باني مدينة السليمانية و(عبد الرحمن باشا بابان) الذي حكم فترة طويلة بين عامي (١٧٨٩-١٨١٣) بشكل متقطع

٢٦- عباس العزاوي، عشائر العراق الكردية، ج٢، بغداد ١٩٤٧، ص ٩٩

٢٧- محمد سعد الله الورى، المخابرات السياسية بين الدولة العثمانية وإيران، مخطوط في المتحف العراقي رقم ٩٢٩١، ص ٤٤

٢٨- خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة احمد عثمان أبو بكر، بغداد ١٩٦٨، ص ١١٨

٢٩- مينورسكي، الأكراد، ترجمة معروف خزندار، بغداد ١٩٦٨، ص ٢٧

30- Kinnane. D. the Kurds and Kurdistan , London 1964. p 30

٣١- ادموندز، كرد ترك عرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١، ص ٩٢

٣٢- صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٠-١٩٥٨، القاهرة، ص ١٢

٣٣- وكرام، مهد البشرية، الحياة في شرق كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١، ص ٤٠

٣٤- شاميلوف، حول مسألة الإقطاع بين الكرد،/ ترجمة كمال مظهر أحمد، بغداد ١٩٧٧، ص ص ٨٩-٩٠

35- Khadduri.M. Independent Iraq , London 1951 , p 6

36- F.O.78/3132 file NO. 12939. the Kurds , by Henry trotter consul for Kurdistan. Constantinople. October 1880.

37- Khadduri K M. OP. cit. p59.

38- Kinnane.D. OP. cit. p21.

39- Safrastian , A. Kurd and Kurdistan. London 1948, p 60-61.

40- Dickson , B , Journey in Kurdistan. London 1910. p229.

٤١- خالفين، المصدر السابق، ص٥٧

٤٢- شاميلوف، المصدر السابق، ص ص٤٠-٤١

٤٣- شاميلوف، نفس المصدر، ص ص٥٥-٥٦

٤٤- عبد العزيز نوار، داود باشا، ص٤٩

٤٥- شاكر خصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية، بغداد ١٩٧١،ص ص٢٢٤-٢٢٥

٤٦- ياسين العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مخطط رقم ١٣٢٩ مكتبة المتحف الوطني، ص ص١٢١-١٢٢

٤٧- رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موس كاظم نورس، بيروت ١٩٦٣، ص٢٤٢

٤٨- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠،ص٩٠

٤٩- جليلي جليل، انتفاضة الكرد عام ١٨٨٠، موسكو ١٩٦٦، ص١٤

٥٠- عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٨، ص١١٢

٥١- باسيل نبكتين، الأكراد، طائفة من الكتاب، بيروت ١٩٥٨، ص٨٥

٥٢- محفوظ العباسي، المصدر السابق، ص٧١

٥٣- لونكريك، المصدر السابق، ص٢٧٠

٥٤- أنور المائي، المصدر السابق، ص ص١٧٢-١٧٣

55- Arafa , H. The Kurd. A historical and political study Tehran 1965. p16.

56- Arafa , H. OP. cit. p15.

٥٧- عبد العزيز أنور، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ص ص١٩٩-١٢٠

٥٨- عباس العزاوي، عشائر الكردية، ص٣٢

٥٩- لونكريك، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣

٦٠- محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية، ص ص٨٢-٨٤

٦١- أنور مائي، المصدر السابق، ص٧١٧

٦٢- خالفين، المصدر السابق، ص٧٨
٦٣- جبرائيل اصفر حنوشي، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد، أو منتج المرتاد في تاريخ بغداد، مخطوط برقم ١١٠٤، مكتبة المتحف العراقي، ص١٨٢
٦٤-رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص ص١٧٠ ١٧٢
٦٥- أمين محمد زكي، تاريخ السليمانية، ص ص٨٣-٨٤
٦٦- ياسين العمري، غاية المرام، ص١٩٩
٦٧- رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص ص٢٥٩-٢٦٢
٦٨- رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص ص١٤٧-١٤٨
٦٩- ياسين العمري، الآثار الجلية، ص١١٦
٧٠- عبد العزيز نوار، داود باشا، ص ص٧١-٧٢
٧١- محمد عبد الطيف البحراوي، حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩، القاهرة ١٩٧٨، ص ص١٧٠-١٧١
٧٢- خالفين، المصدر السابق، ص٥٧
٧٣- عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الإيرانية، القاهرة ١٩٧٤، ص٨٤

المصادر والمراجع

ا/ المخطوطات

١- جبرائيل اصفر حنوشي، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد، أو منتج المرتاد في تاريخ بغداد، مخطوط رقم ١١٠٤ مكتبة المتحف العراقي
٢- محمد سعد الله الورى، المخابرات السياسية بين الدولة العثمانية وإيران، مخطوط رقم ٩٢٩١ مكتبة المتحف العراقي
٣- ياسين العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مخطوط رقم ١٣٢٩ مكتبة المتحف العراقي

ب/ المصادر العربية

١- ادموندز، كرد ترك عرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧
٢- أنور مائي، الأكراد في بهدينان، الموصل ١٩٦٠
٣- باسيل نيكتين، الأكراد، ترجمة طائفة من الكتاب، بيروت ١٩٥٨
٤- جليلي جليل، انتفاضة الكرد عام ١٨٨٠، موسكو ١٩٦٦
٥- جليلي جليل، أكراد الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو ١٩٧٣
٦- خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة احمد عثمان أبو بكر، بغداد ١٩٦٩
٧- رسول الكركوكلي، دوحة الزوراء في تاريخ بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت ١٩٦٣
٨- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠
٩- ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بيروت ١٩٤٩
١٠- سون، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ج٢، ترجمة فؤاد جميل، بغداد ١٩٧١
١١- شاكر خصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية، بغداد ١٩٧١
١٢- شاميلوف، حول مسألة الإقطاع بين الأكراد، ترجمة كمال مظهر احمد، بغداد ١٩٧٧
١٣- شرفخان البدليسي، الشرفنامة، ترجمة محمد علي عوني، ج١، القاهرة ١٩٤٨
١٤- صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، القاهرة ١٩٦٧
١٥- عباس العزاوي، عشائر العراق الكردية، ج٢، بغداد ١٩٤٧
١٦- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨
١٧- عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٨
١٨- عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الإيرانية، القاهرة ١٩٧٤

١٩- علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، مصر ١٩٣٩
٢٠- عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، النجف الأشرف ١٩٧٥
٢١- محفوظ العباسي، إمارة بهدينان العباسية، الموصل ١٩٦٩
٢٢- محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة محمد علي عوني، مصر ١٩٣٩
٢٣- محمد أمين، تاريخ السليمانية وأنحائها، ترجمة محمد جميل الروزبياني، بغداد ١٩٥١
٢٤- محمد عبد الطيف البحراوي، حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩، القاهرة ١٩٧٨
٢٥- محمود الدرة، القضية الكردية، بيروت ١٩٦٦
٢٦- مرتضى نظمي زادة، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، النجف الأشرف، ١٩٧٠
٢٧- معروف جياووك، القضية الكردية، بغداد ١٩٣٩
٢٨- مينورسكي، الأكراد، ترجمة معروف خزندار، بغداد ١٩٦٨
٢٩- ويكرام، مهد البشرية، الحياة في شرق كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١

المصادر الأجنبية

ا/ الوثائق

1- F.O.78/3132 file NO.12939. the Kurds. by Henry Trotter , consul for Constantinople. October 1880.

ب/المصادر

1- Arfa , H. Kurd , A Historical and political. Tehran 1965

2- Dickson , B. Journey in Kurdistan. London 1910

3- Khadduri , M. Independent Iraq. London 1951

4- Kinnane , D The Kurds and Kurdistan. London 1964

5- Safrastian, A. Kurd an Kurdistan. London 1948